مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير الدولية رقم /٧/ الإفصاحات

الملخص

إن التوجه الجديد نحو الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يشكل تحدياً أمام المصارف الخاصة السورية والتي يتوجب عليها الالتزام بتعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف من جهة وتعمل على بذل الجهود الحثيثة لكسب ثقة المستثمرين والمودعين والمتعاملين معها من جهة أخرى. لذلك هدف البحث إلى دراسة مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ الإفصاحات وفق التعليمات والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وتحديد أثر ذلك في إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة ومعبرة عن حقيقة المركز المالي لهذه المصارف وتمكين مستخدمي القوائم والبيانات المالية من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة. ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بعرض مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته ومتطلباته ومستوياته وأنواعه وأهداف تطبيقه في المصارف الخاصة السورية والجهات المسؤولة عن تطبيق هذا المعيار ومدى التزام المصارف الخاصة السورية بالتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي والتي تلزم هذه المصارف بالإفصاح المناسب والكافي والشفاف عن جميع المعلومات والبيانات المالية التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية. ثم قام الباحث بعرض البيانات المالية والقوائم المالية لبنك بيمو السعودي الفرنسي عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٢١ وقام بإجراء تحليل لهذه البيانات لبيان مدى التزام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ وأثر ذلك على قرارات المستثمرين.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف فيما يخص إلزام المصارف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ ما زالت محدودة ومقتصرة على بعض الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك ويتطلب ذلك تطوير هذه التعليمات والقرارات ومواكبة التعديلات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية وإلزام المصارف السورية بإعداد وإصدار بياناتها وقوائمها المالية بما ينسجم مع متطلبات هذه المعايير. أما الدراسة التطبيقية فقد أظهرت أن بنك بيمو السعودي الفرنسي قام بالإفصاح في البيانات المالية المنشورة عن معلومات وبيانات مالية تقليدية وأرقام إجمالية خالية من أية تحليل ويحتاج إلى إفصاحات أكثر. كما أن البنك التزم بالقرارات والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف فيما يخص الإفصاح المحاسبي إلا أن تقريره السنوي لم يتضمن مؤشرات عند أداء البنك أو أية تحليلات مالية لبيانات البنك. وكانت بياناته وقوائمه المالية قد ظهرت بصورة عادلة ومعبرة عن حقيقة المركز المالي للبنك وحقق أرباحاً عالية في عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢م.

	٣١ كانون الأول ٢٠١٣			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
موجودات مالية للمتاجرة	٧,٨٢٧,٣٩٢	-	-	٧,٨٢٧,٣٩٢
موجودات مالية متوفرة للبيع	٦٩,٣١٧,٥٠٠	٣,٩٨٨,٨٠٠	-	٧٣,٣٠٦,٣٠٠
	٧٧,١٤٤,٨٩٢	٣,٩٨٨,٨٠٠	-	٨١,١٣٣,٦٩٢

	٣١ كانون الأول ٢٠١٢			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
موجودات مالية للمتاجرة	٧,٨٩٣,٧٣٤	-	-	٧,٨٩٣,٧٣٤
موجودات مالية متوفرة للبيع	٧٤,٩٧٠,٠٠٠	٥,٧٧٧,٨٤٠	-	٨٠,٧٤٧,٨٤٠
	٨٢,٨٦٣,٧٣٤	٥,٧٧٧,٨٤٠	-	٨٨,٦٤١,٥٧٤

من خلال البيانات السابقة نجد أن المصرف قام بتحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

١١- إدارة المخاطر المصرفية:

إن أنشطة بيمو السعودي الفرنسي (ش.م.م. عامة سورية) تحتوي عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة المصرف وربحيته.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، الإدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء المصرف وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر. وحسب متطلبات المعيار /٧/. تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

- مخاطر الائتمان. - مخاطر السوق. - مخاطر السيولة. - المخاطر التشغيلية. - مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية.

١٢- سياسات وإجراءات إدارة المخاطر:

١٢-١- المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع من المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد. وقد قام المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. ويعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

١٢-٢- إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية: تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

أ- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٩٥/م ن/ب٤ بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

ب- التصنيف الائتماني للعملاء:

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم (٥٩٧/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩ والمعدل بالقرارات رقم (٦٥٠/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٤ والقرار (٩٠٢/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٣ والقرار رقم (١٠٧٩/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

وفيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة: - ديون متدنية المخاطر. - ديون عادية/ مقبولة المخاطر. - ديون عادية/ تتطلب اهتماماً خاصاً.

الديون غير المنتجة: - ديون دون المستوى العادي المقبول. - ديون مشكوك بتحصيلها. - الديون الرديئة.

ج- أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية:

- مدى التزام المدين بشروط منح التسهيلات الائتمانية، - حركة الحساب الجاري المدين، - التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد بالتواريخ المحددة، - المركز المالي للعميل تعكسه استعلامات وبيانات حديثة، - التدفقات النقدية التي يوفرها المشروع الممول من الديون، - تصنيف العميل (في حال توفره) من قبل شركات تصنيف معترف بها، - وضعية العميل من ناحية السداد لدى المؤسسات المالية الأخرى.

١٣- الإفصاحات الكمية:

أ- مخاطر الائتمان:

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخفضات المخاطر الأخرى):

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٣	٢٠١٢
	ل.س.	ل.س
بنود داخل بيان الوضع المالي الموحد:		
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٣١,١٨٧,٨٦٠,٤٠١	٢٧,٨٠٧,٧٧٧,٣١١
أرصدة لدى المصارف	١٧,٥٣٢,٦٨٤,٨٣١	١٥,١١٦,٣٦٦,٠٩٩
إيداعات لدى المصارف	٨,٩٧٦,٢٠٠,٠٠٠	١,٥٨٣,٦٠٠,٠٠٠
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		
للأفراد	٢,٨١٠,٨٨٠,٨٤٦	٤,٦٢٩,٧٢٩,٢٢٢
القروض العقارية	١,٧٨٨,٤٢٠,٥٢١	٢,٠٤٨,٣٤٧,٧٢٩
للشركات الكبرى	١٥,٣٥٩,٤٣١,٥٥٤	١٥,٠٣٣,٦٠٠,٧٥٨
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٣,٩٣٨,٧٧٤,٧٢٦	٤,٧٠٩,٨٠٦,٥٦١
سندات وأسناد وأذونات		
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٧,٩٨٥,٤٣٧,١١٥	٧,٢٦٤,٤٩٠,١٣٦
موجودات أخرى	٦٨٥,٥٤٤,٤٨٧	٣٠٧,٣١٤,٤١٧
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٩٨٥,٠٣٢,١٤٩	٦٤٤,٦٢٠,١٠٠
بنود خارج الميزانية:		
اعتمادات للاستيراد	٣٨٩,٧٤٦,٧٣٠	٥٨١,٨٣٠,٦١٨
كفالات صادرة:		
زبائن	٣,٤٥٦,٠٢٥,٠٥٦	٣,٥٣٧,٧٨٤,١٢٦
مصارف	١٤,٥١٣,٩١٤,٧٢٢	٩,٧٧٣,٠٦١,٣٥٧
قبولات	٤٩,٣٩٩,٤١٢	٢٥٢,٨٨٦,٨٣٦
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٥,٦٦٥,٣١٥,٩٢٢	٦,٧٩٢,٢١٧,٧٣٥
الإجمالي	١٣٥,٣٢٤,٦٦٨,٤٧٢	١٠٠,٠٨٣,٤٣٣,٠٠٥

ب- مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد، أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

ج- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر. ويتم الحد من أية

آثار سلبية قد تحدث نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة ٢%:

أثر الزيادة ٢%:

٣١ كانون الأول ٢٠١٣

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	(٣٣,٨٣٨,٥٩٥,٦٩٧)	(٦٧٦,٧٧١,٩١٤)	(٥٠٧,٥٧٨,٩٣٦)
يورو	٣٢,٩٠٠,٨٥٨,١٠٢	٦٥٨,٠١٧,١٦٢	٤٩٣,٥١٢,٨٧٢
جنيه استرليني	(٤,٧٦٣,٠٢٧)	(٩٥,٢٦١)	(٧١,٤٤٦)
ين ياباني	٤,٢٩١,٠٣٥	٨٥,٨٢١	٦٤,٣٦٦
فرنك سويسري	(٢,٢٣٦,٢١٣)	(٤٤,٧٢٤)	(٣٣,٥٤٣)
ليرة سورية	(٣٦,٠٧١,٥٩٠,٠٨٦)	(٧٢١,٤٣١,٨٠٢)	(٥٤١,٠٧٣,٨٥٢)

أثر النقص ٢%

٣١ كانون الأول ٢٠١٣

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	(٣٣,٨٣٨,٥٩٥,٦٩٧)	٦٧٦,٧٧١,٩١٤	٥٠٧,٥٧٨,٩٣٦
يورو	٣٢,٩٠٠,٨٥٨,١٠٢	(٦٥٨,٠١٧,١٦٢)	(٤٩٣,٥١٢,٨٧٢)
جنيه استرليني	(٤,٧٦٣,٠٢٧)	٩٥,٢٦١	٧١,٤٤٦
ين ياباني	٤,٢٩١,٠٣٥	(٨٥,٨٢١)	(٦٤,٣٦٦)
فرنك سويسري	(٢,٢٣٦,٢١٣)	٤٤,٧٢٤	٣٣,٥٤٣
ليرة سورية	(٣٦,٠٧١,٥٩٠,٠٨٦)	٧٢١,٤٣١,٨٠٢	٥٤١,٠٧٣,٨٥٢

د- مخاطر أسعار صرف العملات:

تتمثل بتذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر المصرف الليرة السورية العملة الرئيسة له، وتقوم الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد أو حقوق الملكية الموحد بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للزيادة في سعر صرف العملة ١٠%:

أثر الزيادة ١٠%:

٣١ كانون الأول ٢٠١٣

العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٦,٣٢٧,٤١٨,٠٨٣	٦٣٢,٧٤١,٨٠٨	٦٣١,١٤٣,٩٥٠
يورو	٢٠,٩٢٤,٢٨٩	٢,٠٩٢,٤٢٩	١,٥٦٩,٣٢٢
جنيه استرليني	٢,٣٥٤,٩٧٦	٢٣٥,٤٩٨	١٧٦,٦٢٤
ين ياباني	٣,٣٨١,٨٣٨	٣٣٨,١٨٤	٢٥٣,٦٣٨
فرنك سويسري	(٥٢٤,٩٤١)	(٥٢,٤٩٤)	(٣٩,٣٧١)
عملات أخرى	(٧,٠٠١,٠٤٦)	(٧٠٠,١٠٥)	(٥٢٥,٠٧٩)

أثر النقص ١٠%

٣١ كانون الأول ٢٠١٣

العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٦,٣٢٧,٤١٨,٠٨٣	(٦٣٢,٧٤١,٨٠٨)	(٦٣١,١٤٣,٩٥٠)
يورو	٢٠,٩٢٤,٢٨٩	(٢,٠٩٢,٤٢٩)	(١,٥٦٩,٣٢٢)
جنيه استرليني	٢,٣٥٤,٩٧٦	(٢٣٥,٤٩٨)	(١٧٦,٦٢٤)
ين ياباني	٣,٣٨١,٨٣٨	(٣٣٨,١٨٤)	(٢٥٣,٦٣٨)
فرنك سويسري	(٥٢٤,٩٤١)	٥٢,٤٩٤	٣٩,٣٧١
عملات أخرى	(٧,٠٠١,٠٤٦)	٧٠٠,١٠٥	٥٢٥,٠٧٩

هـ- مخاطر أسعار الأسهم:

يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن الاستثمار في الأسهم. تمثل مخاطر أسعار الأسهم انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. فيما يلي تحليل لأثر تغيير أسعار الأسهم المقتناة كاستثمارات على حقوق الملكية للمصرف نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات أسعار الأسهم مع اعتبار كافة المتغيرات الأخرى تبقى ثابتة.

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على القيمة السوقية للأسهم	الأثر على حقوق الملكية
	%	ل.س.	ل.س.
سوق دمشق للأوراق المالية	الزيادة ٥%	٤,٠٥٦,٦٨٥	٣,٠٤٢,٥١٤
سوق دمشق للأوراق المالية	النقص ٥%	(٤,٠٥٦,٦٨٥)	(٣,٠٤٢,٥١٤)

وفيما يلي تركز المخاطر في العملات الأجنبية:

تركز المخاطر في العملات الأجنبية	٣١ كانون الأول ٢٠١٣						
	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	عملات أخرى	المجموع
موجودات	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٦,٠١٤,٢٢٤,٧٥٥	٢,٣٨١,٨٠٨,١٩٨	٨,٣٩٨,٩٤٤	٢٠٩,١٠٥	٩٨,٧٤٢,١٩٢	٨,٥٠٣,٢٨٨,١٩٤
أرصدة لدى مصارف	٢,٩١٩,١٨٦,١٨٤	١١,٢٧١,٩١٨,٤٠٧	٣٥٤,٣٢٨,٧٧٥	٧,٧٨٣,٩٧٨	١,٨٨٨,٥٧٦,٣٥٩	١٦,٥٣٤,٧٩٣,٧٠٣
إيداعات لدى مصارف	-	٧,١٢٦,٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	٧,١٢٦,٢٠٠,٠٠٠
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٥٤,٢٩٢,٦٨٤	٣٣,٨٦٩,٤٥٩	٤٩,٢٥٧	-	٩٧٩,٢٠١	٨٩,١٩٠,٦٠١
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١,٣٠٠,٢٤٨,١١٢	٢٦,٦٨٥,١٨٩,٠٠٣	-	-	-	٢٧,٩٨٥,٤٣٧,١١٥
موجودات أخرى	٥٣,٨٦٧,٢٩٠	٥,٩٥١,٦١٢	-	-	١١,٤٧٦	٦٢,٨٣٠,٤٧٨
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٧٣٨,٩٥٨,٢٩٩	-	-	-	-	٧٣٨,٩٥٨,٢٩٩
مجموع الموجودات	١١,٠٧٧,٧٧٧,٤٢٤	٤٧,٦٠٤,٩٣٦,٦٧٩	٣٦٢,٧٧٦,٩٧٦	٧,٩٩٢,٠٨٣	١,٩٨٨,٣١٤,٢٢٨	٦١,٠٤١,٢٩٨,٣٩٠
مطلوبات						
ودائع مصارف	٥١٩,٩٣٥,٠٢٣	١,٩٤٩,٥٢٩,٧٥٦	١٤,٢٦٩,١٤٦	-	١٥١,٤٠٠	٢,٤٧٣,٨٣١,٣٢٥
ودائع الزبائن	٣٧,١٢٦,٩٣٧,٦٠٩	١٠,١٣٣,٣٤٧,٨٨٢	٣٤٤,٨٧٧,٤٧٤	٣,٤٩٢,٩٤٥	١,٩٥٤,٣١٥,٣٤٧	٤٩,٥٦٢,٩٧١,٢٥٧
تأمينات نقدية	٥٧٤,٦٦٤,٢٢٨	٧٩١,٧٨١,٧٨١	١,١٨٢,٢٥٠	١,١١٨,٣٠٠	٣٧,٨٣٣,٧٩١	١,٤٠٦,٥٨٠,٨٥٠
مخصصات متنوعة	١١٦,٣٨٢,١٢٤	٢٩٣,٢٦١,٩٣٥	-	-	٩٤٤,٦٣٨	٤١٠,٥٨٨,٦٩٧
مطلوبات أخرى	١٥٠,٩٥٨,٢٥٩	١٧٧,٧٤٤,٠٣٦	١٤٢,٦٣٠	-	٢,٥٩٥,٠٣٩	٣٣١,٤٣١,٩٥٤
مجموع المطلوبات	٣٨,٤٨٨,٨٧٧,٢٣٣	١٣,٣٣٨,٦٦٢,٣٩٠	٣٦٠,٤٢٢,٠٠٠	٤,٦١١,٢٤٥	١,٩٩٥,٨٤٠,٢١٥	٥٤,١٨٨,٤١٣,٠٨٣
صافي التركز داخل الميزانية	(٢٧,٤١١,٠٩٩,٨٠٩)	٣٤,٢٦٦,٢٧٤,٢٨٩	٢,٣٥٤,٩٧٦	٣,٣٨١,٨٣٨	(٧,٥٢٥,٩٨٧)	٦,٨٥٣,٣٨٥,٢٠٧
عملات أجنبية للتسليم	-	(٣٤,٦٢٥,٣٥٠,٠٠٠)	-	-	-	(٣١,٢٤٥,٣٥٠,٠٠٠)
عملات أجنبية للاستلام	٣٣,٧٣٨,٥١٧,٨٩٢	-	-	-	-	٣٣,٧٣٨,٥١٧,٨٩٢
صافي التركز داخل وخارج الميزانية	٦,٣٢٧,٤١٨,٠٨٣	٢٠,٩٢٤,٢٨٩	٢,٣٥٤,٩٧٦	٣,٣٨١,٨٣٨	(٧,٥٢٥,٩٨٧)	٦,٣٢٦,٥٥٣,١٩٩

و - *مخاطر الأعمال*

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والإقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة المصرف بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر وإتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للمصرف.

ز - *مخاطر الدفع المسبق*

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسائر مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لإلتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن عوامل السوق الأخرى التي تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل بها المصرف. وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار أية غرامات مقبوضة قد تنتج عن الدفع المسبق.

ح- مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها. وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفير الضمانات الممكن استعمالها عند الحاجة.

يحتفظ المصرف بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بالمحافظة على وديعة إلزامية لدى مصرف سورية المركزي تساوي ١٠% من رأسمال المصرف واحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي تعادل ٥% من متوسط ودائع الزبائن. يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة وتم حساب نسبة السيولة بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

ط- مخاطر التشغيل:

تمثل مخاطر التشغيل الخسائر التي يمكن للمصرف أن يتكبدها نتيجة خلل في السياسات وإجراءات العمل، العنصر البشري، الأنظمة المالية والبنية التكنولوجية، إضافة إلى وقوع حوادث خارجية، ويتم قياس هذه المخاطر باستخدام منهجيات إحصائية تنسجم مع طبيعة عمليات المصرف. لا يمكن للمصرف إزالة جميع مخاطر التشغيل ولكن يمكن إدارة هذه المخاطر عبر نظام رقابة شامل ومتابعة الأخطار المحتملة.

يعتمدها المصرف أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach حسب مقررات اتفاقية بازل ٢ وذلك بأن تغطي الأموال الخاصة للمصرف كحدٍ أدنى نسبة مئوية ثابتة مقدارها ١٥% من متوسط إجمالي الإيراد خلال السنوات الثلاث السابقة.

١٤- إدارة رأس المال:

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي. يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب٤) الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ (٨% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات. يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

ويوضح الجدول التالي كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال:

بنود رأس المال الأساسي	٣١ كانون الأول ٢٠١٣ ألف ل.س.	٢٠١٢ ألف ل.س.
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٥,٠٧٩,٠٠٠	٥,٠٧٩,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٤٢٤,٧٩٧	٤٢٤,٧٩٧
الاحتياطي الخاص	٤٢٤,٧٩٧	٤٢٤,٧٩٧
أرباح مدورة غير محققة	٤,١٢٣,٧٥٩	-
خسائر متراكمة محققة	(١,٢٢٣,٧١٠)	(٣١٠,٨٩٣)
صافي الموجودات غير الملموسة	(١٠٥,١٤٥)	(١١٣,٨٤٠)
المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)	(٤٦١,٦٥٤)	(٣٥٨,٩٩٨)
صافي الأموال الخاصة الأساسية	٨,٢٥٨,٨٤٦	٥,١٤١,٨٨٩
بنود رأس المال المساعد:		
صافي الأرباح غير المحققة من الاستثمارات في موجودات مالية متوفرة للبيع بعد خصم ٥٠% منها	٩,٩٣٠	١١,٥٣٣
أرباح مدورة غير محققة	-	١,٢٣٨,٣٨٤
احتياطي عام لمخاطر التمويل	١٨٤,٦٦٠	١٨٤,٦٦٠
الأموال الخاصة المساعدة	١٩٤,٥٩٠	١,٤٣٤,٥٧٧
صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)	٨,٤٥٣,٤٣٦	٦,٥٧٦,٤٦٦
الموجودات المرجحة بالمخاطر	٣٣,١١٠,١٦٦	٢٤,١٢٦,٨٢٩
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	٢,١٢٩,٧٧٣	٢,٤٨٦,٢٥٤
مخاطر السوق	١٦٧,٩٢٣	٣٣٩,٨٨٤
المخاطر التشغيلية	٢,٥٥٦,٤٥٥	٢,٦٤٢,١٩٢
المجموع	٣٧,٩٦٤,٣١٧	٢٩,٥٩٥,١٥٩
نسبة كفاية رأس المال (%)	%٢٢,٢٧	%٢٢,٢٢
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	%٢١,٧٦	%١٧,٣٧
نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق الملكية (%)	%٩١,٣٩	%٧٢,٨٣

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٠٨٨/م ن/ب٤) تاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٤ والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٦٢/م ن/ب١) تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ بحيث يتم إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب٤) الصادر عام ٢٠٠٧م.

اختبار الفرضيات:

١- الفرضية الأولى:

تلتزم المصارف الخاصة السورية بتطبيق التعليمات والقوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف الخاصة بالإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/.

ومن خلال دراسة البيانات السابقة نجد أن بنك بيمو السعودي الفرنسي قد التزم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ (الإفصاحات) وذلك من خلال قيام البنك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في البنك. كما تمّ الإفصاح عن أسس التقييم حيث تمّ إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وهي الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة وكذلك الاستثمارات في حقوق الملكية والأوراق المالية المتوفرة للبيع. كما أن البنك قام بالإفصاح عن جميع التغييرات الحاصلة نتيجة تغيرات سعر الصرف الأجنبي. كما تمّ الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية بقيمتها العادلة. وتمّ إلغاء الاعتراف بالأصول المالية عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل. كما تمّ الإفصاح عن تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية تبعاً لتصنيفها كمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو كقروض وتسليفات أو متوفرة للبيع أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

كما تمَّ الإفصاح عن المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية وتمَّ تصنيفها بناء على جوهر الاتفاقات التعاقدية، أما بالنسبة للمطلوبات التي لم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو لم يتم تحديد قيمتها بالقيمة العادلة فقد تمَّ قياسها بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية. كما قام البنك بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأشار إلى نسبة مساهمته الفعلية إضافة إلى التعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة العليا، وقام بتشكيل المؤونات اللازمة للديون الرديئة التي نتجت عن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لبعض أعضاء مجلس الإدارة وهذه التسهيلات مغطاة بضمانات.

قام البنك بالإفصاح عن مدى التحكم والالتزام بإدارة وتسيير المخاطر نظراً لاحتواء أنشطته على العديد من المخاطر وهذه المخاطر تمثلت بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية. حيث قام بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتركزها واتبع تعليمات مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف في تصنيف الديون إلى ديون منتجة وديون غير منتجة كما اتبع التعليمات المتعلقة بأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية. وتجلى ذلك في الإفصاحات الكمية عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار صرف العملات ومخاطر أسعار الأسهم. كما أفصح البنك عن تركز المخاطر في العملات الأجنبية ومخاطر الأعمال ومخاطر السيولة. كما قام البنك بالالتزام بتعليمات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بالاحتفاظ بمعدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨% حسب مقررات لجنة بازل الدولية. وقد راعى البنك كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات.

مما سبق يمكن القول بأن الفرضية الأولى تتجه نحو إثبات صحتها من حيث قيام البنك بالالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/.

الفرضية الثانية:

إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي /٧/ يؤدي إلى إظهار بيانات القوائم المالية بصورة عادلة ومعبرة عن حقيقة المركز المالي للبنك وتمكّن مستخدميها من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

من خلال دراسة البيانات السابقة نجد أن هذه البيانات تظهر القوائم المالية للبنك بصورة عادلة وتعبر عن حقيقة المركز المالي للبنك وهذا مثبت في شهادة المحاسب القانوني الذي قام بتدقيق البيانات المالية وأبدى رأيه فيها وهي شهادة معترف بها وذات مصداقية لأنها صادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين في سورية وهي مرخصة بشكل أصولي. كما أن ثقة المستثمرين بهذه البيانات بدت واضحة من خلال زيادة الودائع في عام ٢٠١٣ عما كانت عليه في عام ٢٠١٢م. كما أن ربحية السهم الواحد والعائدة لمساهمي المصرف بلغت ٣٩,٤٥ ل.س في عام ٢٠١٣م مقارنة مع ربحية السهم والعائدة لعام ٢٠١٢م والتي بلغت ٠,٨٤ ل.س. وهذا دليل على إقبال المساهمين والمستثمرين والمودعين وتوجههم نحو الإيداع في هذا البنك إدراكاً منهم أن الاستثمار في هذا البنك سوف يعود عليهم بالعائد والمردود الجيد. فضلاً عن أن البنك حقق أرباحاً صافية في عام ٢٠١٣ بلغت ١,٩٧٩,٢٧٠,٥١٤ ل.س تفوق بكثير عن الأرباح الصافية المحققة في عام ٢٠١٢ والبالغة ٤١,٢٠٦,٣٩٠ ل.س. وهذا يدل على نشاط البنك وازدياد استثماراته وتحسن مؤشرات أداءه.

وعليه يمكن القول بأن الفرضية الثانية تتجه نحو إثبات صحتها من حيث أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ سوف يؤدي إلى إظهار قوائم البنك بصورة عادلة ومعبرة عن حقيقة المركز المالي للبنك وتمكّن مستخدمي هذه البيانات من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

النتائج والتوصيات:

النتائج: من خلال الدراسة السابقة واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى ما يلي:

١- لم يتم تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن أسماء رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة في البنك وتمّ الاكتفاء فقط بمعلومات حول البنك ورأس ماله وعدد أسهمه وعنوانه.

٢- تضمن التقرير السنوي للبنك تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة وإيضاحات حول هذه البيانات المالية ولم يتضمن مؤشرات عن أداء البنك أو مقارنات عن سنوات سابقة. كما لم يتضمن أية مؤشرات عن التحليل المالي لبيانات البنك.

٣- المعلومات والبيانات المفصح عنها في القوائم المالية هي معلومات وبيانات تقليدية عن أرصدة حسابات وميزانيات ختامية وقوائم مالية بأرقام إجمالية خالية من أي تحليل. وهذا لا يعد إفصاحاً كافياً لمستخدمي القوائم المالية حيث يحتاج المستخدمون إلى إفصاحات أكثر.

٤- التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ما زالت محدودة ومقتصرة على بعض الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك. وهذا يستوجب إعادة دراسة هذه التعليمات وتطويرها ومواكبة التعديلات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية وإلزام المصارف الخاصة والعامة بضرورة إعداد بياناتها المالية منسجمة مع هذه المعايير ومتوافقة مع متطلباتها.

التوصيات:

١- تشجيع المصارف على إظهار الإفصاحات المتعلقة بالأمور الإدارية والرقابية والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية.

٢- من الضروري اعتماد عمليات التحليل المالي والتي أصبحت من مستلزمات الإفصاح والتي يتوجب القيام بها لتوفير المؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

٣- تعزيز الالتقاء مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية من خلال إلزام المصارف الخاصة بتطبيق أنظمة محاسبية مصرفية تنسجم وتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

٤- العمل على تطوير وتحديث القوانين والأنظمة المصرفية والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف بما يتماشى مع التعديلات الطارئة على المعايير المحاسبية الدولية كي تتمكن المصارف الخاصة من منافسة مثيلاتها في سوق العمل العالمي.

٥- تطبيق عقوبات من قبل مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق المالية السورية على المصارف التي لا تلتزم بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي أو تلك التي تتعمد إخفاء معلومات أو بيانات مالية هامة قد تؤدي إلى حدوث تضليل لدى مستخدمي هذه البيانات والمعلومات.

٦- تشجيع إمكانية إحداث مؤسسات وبيوت خبرة متخصصة في مجال التحليل المالي وتقدير المخاطر بهدف تقديم المشورة والرأي الفني للمساهمين والمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

المراجع العربية:

١. إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف: أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، أكاديمية الشروق، المعهد العالي للمحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مصر، ٢٠١٢م.

٢. أبو نصار، محمد/ حميدات، جمعة: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م.

٣. أوريل، ماغنوس/ هولت، جراهام جيه/ ميرزا، عباس علي: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مترجم، المطابع المركزية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م.

٤. التقرير السنوي لبنك بيمو السعودي الفرنسي للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١م.

٥. الحيالي، وليد: نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٧م.

٦. السقا، محمد إبراهيم: لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة، مقالة منشورة في الجريدة الاقتصادية الإلكترونية، جامعة الكويت، ٢٠١١/٦/٨م.

٧. العيسى، ياسين أحمد: مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٢م.

٨. الغبان، ثائر صبري محمود كاظم: تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها – دراسة تطبيقية – المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ٧، العدد ٢٧، ٢٠١٠م.

٩. الفولي، حسن محمد/ فايقة، جابر: "الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

١٠. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.

١١. حميدات، جمعة: أهمية متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) (الأدوات المالية: الإفصاحات)، بحث مقدّم إلى المؤتمر العالمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ١٣-١٤ أيلول/ ٢٠٠٦م.

١٢. خلف، لعيبي هاتو: الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر بشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير من منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، ٢٠٠٩.

١٣. رفاعة، تامر مزيد: أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٠م.

١٤. زيود، عبد اللطيف/ الرضا، عقبة/ لايقة، رولا: دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٩، العدد /١/، ٢٠٠٧م.

١٥. سعد، يحيى: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الائتمان والشفافية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

١٦. عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك: "قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي" المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة حلوان، عدد ٢٠٠٧.

١٧. مطر، محمد/ السويطي، موسى: التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والإفصاح والقياس، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٨.

المراجع الأجنبية:

١. Alexsandro Broedel Lopes, Roberta Carvalho de Alencar: "Disclosure and cost of equity capital in emerging markets: The Brazilian case", The International Journal of Accounting, Volume ٤٥, Issue ٤, December ٢٠١٠.

٢. Cathy Beaudoin, Nadini Chandar, Edward M. Werner: "Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it?: Evaluating the case for SFAS ١٥٨", Advances in Accounting, Volume ٢٧, Issue ١, June ٢٠١١.

٣. Clodia Vurro, Francesco Perrini: "Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance", Corporate Governance Volume: ١١ Issue: ٤/٢٠١١.

٤. Dorota Dobija, Karol Marek Klimczak: "Development of accounting in Poland: Market efficiency and the value relevance of reported earnings", The international Journal of Accounting, Volume ٤٥, Issue ٣, September ٢٠١٠.

٥. George Emmanuel Iatridis: "Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism". International Review of Financial Analysis, Volume ٢٠, Issue ٢, April ٢٠١١.

٦. Jan Muntermann, Andre Guettler: "Intraday stock price effects of on disclosures: The German case", Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume ١٧, Issue ١, February ٢٠٠٧.

٧. Jiangli, W., Unal, H., Yom, C., Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis. Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC, ٢٠٠٤.

٨. Omneya H. Abdelsalam, Pauline Weetman: "Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes: The Case of Egypt Review Article", Advances in International Accounting, Volume ٢٠, ٢٠٠٧.

٩. Philip G. Berger: "Challeneges and opportunities in disclosure research-A discussion of 'the financial reporting environment: Review of the recent literature'", Journal of Accounting and Economics, Volume ٥١, Issues ١-٢, February ٢٠١١.

١٠. Qingyuan Li, Tielin Wang: "Financial reporting quality and corporate investment efficiency: Chinese experience", Nankai Business review international volume: ١ Issue: ٢, ٢٠١٠.

أولاً: مقدمة البحث:

تمهيد:

تعد المحاسبة بمثابة نظام للمعلومات يقوم بقياس نتائج الأحداث الاقتصادية وتوصيلها لمستخدميها لمساعدتهم على اتخاذ القرارات. وتقديراً لما تلعبه من دور حيوي على مستوى الاقتصاد القومي ومن خلال ما تقدمه من معلومات لمستخدمي التقارير والبيانات المالية، قامت العديد من الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية عن طريق إصدار المعايير المحاسبية الهادفة إلى تضييق مجالات الخلاف فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي وطريقة عرض المعلومات في البيانات المالية وتطوير كميتها ونوعيتها والأخذ بفكرة وضع معايير محاسبية تلائم احتياجاتها في الممارسة العملية. وعلى المستوى الدولي فقد كانت هناك العديد من الهيئات التي أخذت على عاتقها مهمة إعداد ونشر معايير محاسبية بغرض تحقيق التجانس المحاسبي على المستوى الدولي بشكل عام وللقطاع المصرفي بشكل خاص والذي أخذ مع بداية القرن العشرين يتقدم باقي القطاعات الاقتصادية في الغالبية العظمى من دول العالم. وقد طرأت تطورات بارزة على القطاع المصرفي حول العالم، فالتطور التكنولوجي السريع وتقدم وسائل الاتصال بسرعة مذهلة كان له عظيم الأثر في استحداث أنظمة مصرفية عصرية سواء فيما يتعلق بالأنظمة الإدارية أو المحاسبية أو الفنية، وكما أن التسارع التنافسي أوجد ضرورات للتطور باتجاه تجميع الجهود في الصناعة المصرفية بهدف السيطرة على الأسواق العالمية.

وانطلاقاً من هذا الدافع فقد كان إصلاح النظام المصرفي والمالي في سورية وإدخال القطاع المصرفي الخاص والمشترك إلى جانب الحكومي أمراً هاماً من أجل تطوير وتحسين الاقتصاد بشكل عام، فكان صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١م والمتضمن الموافقة على إحداث مصارف خاصة ومشتركة، كما صدر القانون ٢٣ لعام ٢٠٠٢م والخاص بمجلس النقد والتسليف وتمّ إعادة إحياء دورة من جديد حيث أنيط به مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية وقيادة السوق النقدية وإدارتها وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني. وفي المصارف السورية فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقييم المركز المالي وتحديد الوضع الحقيقي للمصرف بهدف الوقوف على فهم الميزات الخاصة التي تميز كل مصرف عن مثيلاته من المصارف الأخرى، وتجلى ذلك في المادتين ١٠٥ و١٠٦ من قانون النقد والتسليف والتي أكدت على ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف العاملة في سورية. وتعالت الأصوات المنادية بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية وخاصة المعيار /٧/ بهدف تقديم معلومات مفيدة وصحيحة لجميع أطياف المجتمع الاقتصادي وهذه المعلومات يجب أن تكون موثوقة ومفهومة وقابلة للمقارنة ودقيقة وتعبر عن حقيقة المركز المالي للمصرف من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية المناسبة.

٢- مشكلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- هل تقوم المصارف الخاصة السورية بتطبيق التعليمات والقوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف الخاصة بالإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/؟

٢- هل يؤدي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية /٧/ إلى إظهار بيانات القوائم المالية للمصرف بصورة عادلة وتعبر عن حقيقة المركز المالي للمصرف وتمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؟

٣- أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى دراسة ما يلي:

١- مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق التعليمات والقوانين الصادرة عن الجهات الإشرافية والرقابية الخاصة بالإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/.

٢- أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الدولية /٧/ في إظهار البيانات المالية الواردة في القوائم المالية بصورة صحيحة ومعبرة عن عدالة القوائم المالية وتمكين مستخدمي هذه البيانات من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

٤- أهمية البحث:

إن أهمية الحصول على المعلومات المالية والمحاسبية والتي يعوّل عليها تلبية احتياجات مستخدميها سواء أكانوا مودعين أو مستثمرين أو محللين ماليين لها دور مهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية المناسبة وتساعد هؤلاء المستثمرين على ضمان حقوقهم وأموالهم وإيداعاتهم وتمنحهم المعاملة المتساوية وتتيح لهم كافة المعلومات المطلوبة والضرورية وبالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب وتعزز ثقتهم بعمل المصرف، وانطلاقاً من وظيفة مصرف سورية المركزي والمتمثلة في الرقابة والإشراف على عمل كافة المصارف الخاصة والعامة في سورية. تأتي أهمية هذا البحث كي تسلط الضوء على مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ وفق ما هو معمول به في تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف وهيئة الأوراق والأسواق المالية. إضافة إلى إبراز أهمية تطبيق هذا المعيار في إظهار بيانات المصرف المالية بصورة عادلة وحقيقية ومعبرة عن المركز المالي الحقيقي له وبالتالي جذب المستثمرين والمودعين إليه وكسب ثقة المتعاملين معه.

٥- الدراسات السابقة:

٥-١- دراسة العيسى ٢٠١٢م بعنوان: مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات - دراسة ميدانية على البنوك الأردنية:

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام التقارير المالية الصادرة عن البنوك الأردنية بأحكام المعيار الدولي السابع حيث تمّ تلخيص المعيار على شكل مفردات يتوجب الإفصاح عنها ثم أجريت عملية مسح للتقارير المالية للبنوك الأردنية لمعرفة مدى إظهار هذه المفردات. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بمتطلبات المعيار ومتطلبات الأنظمة والقوانين والتعليمات ذات العلاقة وهناك تباين بنسب الإفصاح من بنك لآخر.

٥-٢- دراسة إبراهيم ٢٠١٢م بعنوان: أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نماذج الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية وتمّ تطبيقها على القوائم المالية المنشورة في عام ٢٠١٠م من أجل تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق على النحو الذي يرفع من مستوى كفاءة سوق الأوراق المالية والذي أصبح الآن أكثر تقلباً. كما أن الإطار الاستراتيجي الذي أصدرته منظمة الثقافة الدولية عام ٢٠١٠م يعد خارطة طريق لترسيخ القيم الأساسية لقواعد الشفافية من أجل استعادة الثقة في السوق، وخاصة بعد كم الفساد الذي ظهرت نتائجه بعد ثورة ٢٥ يناير. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن التزام الشركات العاملة في مصر بنشر نماذج الإفصاح المحاسبي التي أعدتها الهيئة العامة للرقابة المالية سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الشفافية وزيادة كفاءة السوق.

٥-٣- دراسة الغبان ٢٠١٠م بعنوان: تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها - دراسة تطبيقية:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنك التجاري لإقليم كردستان العراق بنشر التقارير والقوائم المالية من خلال إتباع المعيار الدولي رقم /٧/ والمعيار رقم /١/ بهدف جذب اهتمام إدارة المصرف لإعداد وعرض البيانات المالية وفقاً لهذه المعايير وبيان قصور التقارير والبيانات المالية المنشورة، وذلك بقصد التحول من الإفصاح الوقائي المستخدم حالياً إلى الإفصاح التثقيفي، من المعلومات المحاسبية الذي يخدم الأطراف الخارجية في مجال اتخاذ القرارات. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن القطاع التجاري لإقليم كردستان العراق ما زال يتبع النظام المحاسبي الموحد الذي أصبح عاجزاً عن تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية وهذا البنك غير قادر على دخول سوق المنافسة المصرفية العربية والدولية، واقتصر الإفصاح في تقارير البنك على قائمتي الدخل والميزانية العامة فقط دون التطرق إلى معلومات حول البنك ونشاطاته وأهم المؤشرات المالية وعدم كفاية المعلومات التي تمّ الإفصاح عنها، وعدم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للبنك وعدم توزيع المخاطر المصرفية للأصول

والالتزامات وعدم تنظيم بيان التدفقات النقدية وقصور المعلومات المفصح عنها والمتعلقة باتخاذ القرارات للموازنة بين الاستثمار والمخاطرة.

٥-٤- دراسة Philip G. Berger ٢٠١١ بعنوان:

Challenges and opportunities in disclosure research – A discussion of 'the financial reporting environment':

هدفت الدراسة إلى مناقشة الفرص البديلة لبيئة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ومدى تأثيرها على سوق المال. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير نماذج وقوائم الإفصاح المحاسبي التي تعدّها وتنشرها الشركات لأغراض تعزيز التفاعل والتعامل مع بورصة الأوراق المالية للارتقاء بنتيجة أعمالها.

٥-٥- دراسة QingyuanLi, Tielin Wang ٢٠١٠ بعنوان:

"Financial reporting quality and corporate investment efficiency":

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين شفافية الإفصاح المحاسبي المؤثر على جودة التقارير المالية وكفاءة شركات الاستثمار الصينية ومدى مساهمتها في كفاءة بورصة الأوراق المالية فيما يتعلق بالشركات المقيدة أوراقها بالبورصة. وتوصلت الدراسة إلى أن نماذج الإفصاح المحاسبي تقيس درجة تفاعل المستثمرين مع البورصة لما لها من الإفصاح بعلانية تامة عن الإجابة على بعض الأسئلة التي تدور في أذهان المستثمرين.

٥-٦- دراسة Dorota Dobija ٢٠١٠ بعنوان:

"Development of accounting in Poland: Market efficiency and the value relevance of reported earnings":

هدفت الدراسة إلى تطوير المحاسبة في إحدى الدول الأوروبية (بولندا) لأغراض زيادة كفاءة سوق المال بهدف عرض بيانات مالية تشير إلى موضوعية الأرباح المعلنة بالتقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن عرض نماذج للإفصاح المحاسبي مرفقة بالقوائم المالية تساهم في تنمية كفاءة سوق المال.

٦- اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لدى دراسة الدراسات السابقة ذات الصلة يمكن القول بأن أهم ما يميز هذه الدراسة هو أنها تتناول بيئة المصارف الخاصة السورية وذلك من خلال التعرف على مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع وأثر ذلك على إظهار البيانات في القوائم المالية بصورة صحيحة ومعبرة عن عدالة هذه القوائم وتمكين مستخدمي هذه البيانات من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وكسب ثقتهم بعمل المصرف. كما أن هذه الدراسة سوف تكون تطبيقية على البيانات المالية الصادرة عن المصارف وليست دراسة ميدانية.

٧- فرضيات البحث:

١- تلتزم المصارف الخاصة السورية بتطبيق التعليمات والقوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف الخاصة بالإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/.

٢- إن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ يؤدي إلى إظهار بيانات القوائم المالية بصورة عادلة ومعبرة عن حقيقة المركز المالي للمصرف وتمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

٨- منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض البيانات المالية وتحليلها ومقارنة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة بالقطاع المصرفي للوقوف على مدى التزام المصارف الخاصة السورية في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/.وذلك بالاستعانة بالمراجع والمصادر والكتب العلمية والمجلات الدورية والدراسات السابقة والقوانين والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية وإسقاطها على الواقع الميداني لبنك بيمو السعودي الفرنسي.

٩- عينة البحث:

تمّ اختيار بنك بيمو السعودي الفرنسي كي يتم تطبيق الدراسات النظرية على بيانات البنك وإجراء اختبار الفرضيات.

ثانياً: الإطار النظري:

١- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرّف الإفصاح المحاسبي بأنه مجموعة من المعلومات الإيضاحية المقدّمة مع البيانات المالية سواء في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة أو في صلب البيانات نفسها وتعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات. **(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٠، ص٩٧)**

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال البنك ومركزه المالي إلى الجهات المختلفة، ويتم الإفصاح من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد البنك والتزاماته تجاه الغير. وتفيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للبنك، وكذلك في تقدير مدى السيولة التي يتمتع بها البنك، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء البنك وتقدير درجة المخاطرة. **(أبو نصار وآخر، ٢٠٠٨)**

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة، وازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بشؤون المحاسبة والإفصاح على نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من قبل مستخدمي هذه المعلومات، والتي ستصبح فيما بعد الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات، من أجل ذلك يعد تقديم المعلومات أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية. **(Omneya, Other's, ٢٠٠٧, p٧٥)**

تفصح المصارف عن السياسات والطرق المحاسبية التي استخدمت في إعداد قوائمها المالية، والمتغيرات الجارية عليها، والإفصاح يكون في متن القوائم المالية وبالتالي فإن مفهوم الإفصاح هو تزويد الأطراف المتعددة الخارجية فضلاً عن تزويد إدارة المصرف بالمعلومات المفيدة والضرورية عن هذا المصرف ونشاطه ونتائج هذا النشاط وفي الوقت المناسب، وبالكيفية التي لا تؤدي إلى التأثير على نشاط هذا المصرف، وبما يخدم مصلحة هذه الأطراف في الوقت الحاضر وفي المستقبل. **(عبد الرحمن، ٢٠٠٧، ص٢٨)**

ظهرت أهمية الإفصاح نتيجة أن الأطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم، من هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهارها. **(Cathy and Other's, ٢٠١١, p٩٩)**

٢- المتطلبات الرئيسة للإفصاح المحاسبي: (إبراهيم، ٢٠١٢)

١- تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٢- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات المحاسبية.

٣- تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

٤- تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

٥- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

٣- مستويات الإفصاح:

١- **الإفصاح الكافي:** الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري. **(Clodia, Other's, ٢٠١١)**

٢- **الإفصاح العادل:** يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمي القوائم المالية أي يتضمن معاملة متساوية لجميع المستخدمين.

٣- **الإفصاح الكامل:** بموجبه تكون القوائم المالية شاملة جامعة للمعلومات اللازمة للتعبير الصادق، وتمكن من إعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية بمعنى شمولية القوائم المالية لعرض كافة المعلومات

الملائمة لمستخدمي القوائم المالية. وتهيئ هذه المعلومات بعض المؤشرات المالية التي تمكن المستخدمين من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية عن هذه الوحدة. **(الحيالي، ٢٠٠٧، ص٣٧٦)**

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة يرتكز على مقومة رئيسية أهمها تحديد الجهة المستفيدة من المعلومات المحاسبية هذه الجهة عند تحديدها سوف يساعد ذلك على تحديد الخواص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية من وجهة نظر تلك الجهة لأن مدى ملاءمة الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير هذه الإيضاحات. وبناء على ذلك يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية تقوم على أساس وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير. **(مطر وآخر، ٢٠٠٨، ص٣٣٧)**

٤- أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية ولذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات. كما يستمد الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها. **(Jiangli, other's, ٢٠٠٤, p٣٦)**

ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى الأمثل للإفصاح بسبب عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات والأهداف التي تعد البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات والأهداف للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذ تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي. **(خلف، ٢٠٠٩، ص٢٩)**

٥- أنواع الإفصاح:

١- *الإفصاح الشامل:* يعني شمولية القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن المصرف. **(القوني وآخر، ٢٠٠٥، ص١٦٥)**

٢- *الإفصاح الوقائي:* يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر والمساهم والمدخر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية قد تمّ الإفصاح عنها بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة والشفافية. **(العيمي، ٢٠١٢)**

٣- *الإفصاح التفسيري:* ويتجلى في الإفصاح عن التبوئات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد، التطور التاريخي للأنشطة، خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل. **(زيود وآخرون، ٢٠٠٧، ص١٧١)**

٦- الأهداف الرئيسية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧):

الهدف الأول: الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي، ومن أجل بلوغ الهدف يطلب المعيار الإفصاح عن بنود المركز المالي والدخل وحقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة. **(أوريل وآخرون، ٢٠٠٦، ص٣٧٢)**

الهدف الثاني: ويتمثل في الطلب بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها في تاريخ إعداد البيانات المالية والتي تشمل كل من: **(حميدات، ٢٠٠٦، ص٩)**

١- الإفصاحات النوعية عن كل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية كيفية نشوئها والتعرض لها بجانب الإفصاحات النوعية عن الأهداف والسياسات والطرق المتخذة لإدارتها وقياسها.

٢- الإفصاحات الكمية عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية والتي تتعلق بتركزات المخاطر ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الصرف للعملات ومخاطر السوق وتقلب القيمة العادلة. (سعد، ٢٠٠٥، ص٤٢٧)

٧- الأبعاد الأساسية للإفصاح المحاسبي:

هناك أبعاداً أساسية وراء ضرورة الالتزام بالشفافية والنزاهة الدولية بالإفصاح المحاسبي في المصارف وهذه الأبعاد تنطلق من أن دور المصارف كأحد مقومات الاقتصاد التي تعمل في الأسواق المالية والتي تهدف جميعها إلى دفع عملية النمو في هذا الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين كل ذلك يوجب ضرورة الالتزام بالشفافية والنزاهة في الإفصاح المحاسبي ويمكن ذكر هذه الأبعاد بالنقاط التالية: (السقا، ٢٠١١)

١- إن الجانب الأكبر من المتعاملين مع المصارف هم من صغار المستثمرين وهم الفئة الأقل استعداداً لتحمل ما يترتب عن نتائج أعمال المصرف من خسائر، وبالتالي فإن توفير الشفافية وضمان الإفصاح يؤديان إلى تعزيز ثقة هؤلاء المستثمرين بالمصرف ويرفع من مستوى أداءه. (Alexsandro, other's, ٢٠١٠, p٤٤٣)

٢- إن التلاعب بنتائج أعمال المصرف وأسعار أسهمه أو إتباع ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية سيمثل جريمة يعاقب عليها القانون بشدة وبالتالي سوف تمنع إدارة المصرف من القيام بذلك وبالتالي حماية المستثمرين والمدخرين من استخدام معلومات محاسبية مضللة أو غير موثوقة. وعليه فإن الالتزام بقواعد الشفافية في المصرف ينبغي أن تكون شاملة وتسد كل الثغرات التي تسمح باختراق أعمال المصرف أو تؤدي إلى التلاعب بالقوائم المالية المنشورة من قبله. (George, ٢٠١١, p٨٨)

٣- إن قواعد الإفصاح والشفافية سوف تساعد على التعرف على اتجاهات أداء المصرف بشكل دقيق، وبالتالي تحديد استراتيجيات التعامل مع تداعيات عدم استقراره، وبناء على ذلك فإنه من الضروري إتاحة جميع المعلومات المتعلقة بالمصرف بشكل متساوي لجميع المتعاملين معه، بحيث تكون هذه المعاملات متوازنة ومحايدة وخالية من أية أخطاء مضللة وبالتالي الحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لهم. (Jan, other's, ٢٠٠٧, p١)

مما سبق يرى الباحث أن أهمية الإفصاح تأتي من كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للإطلاع على سجلات المصرف أو أنظمته الداخلية كما أن هؤلاء المستخدمين يعتمدون إلى حد كبير على التقارير والقوائم المالية المنشورة مباشرة أو بمساعدة استشاريين وذوي خبرة، وعليه فإن الإفصاح المحاسبي هو أساس نجاح عمل المصرف وهو ما يخلق جواً من الثقة مع المتعاملين معه. وقد قامت معايير المحاسبة الدولية بتبني مفهوم الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /٧/ والذي يبين بموجبه أهمية الإفصاح المحاسبي ومستوياته وحاجة مستخدمي القوائم المالية للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم المركز المالي لهذه المصارف وتقييم أدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

٨- الجهة المسؤولة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف السورية:

يعد مصرف سورية المركزي الجهة الإشرافية والرقابية الأساسية على المصارف العامة والخاصة في سورية بموجب القوانين والتشريعات التي تضمن الرقابة والإشراف الصحيحين على هذه المصارف وبما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة. حيث لا يتم الإعلان عن أية قوائم مالية لهذه المصارف إلا بعد موافقته والتي تتم بعد القيام بالتدقيق والتفتيش للتأكد من ملاءمة وتوافق هذه القوائم مع التعليمات والقرارات والإجراءات الرقابية والتنظيمية الصادرة عنه. (رفاعة، ٢٠١٠)

وبناء على ذلك فقد أصدر مصرف سورية المركزي عدة تعليمات وقرارات تلزم المصارف بتطبيق المعايير المحاسبية لأغراض الإفصاح والشفافية والقياس والإفصاح عن الأدوات المالية في المصارف ومتطلبات تطبيق القيمة العادلة لهذه الأدوات وقد تمثلت هذه القرارات بما يلي:

١- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٦٤/م.ن/ب ع تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الخاص بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٩٤/م.ن/ب ع تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ والمتضمن مجموعة الاعتبارات الواجب أخذها بالحسبان عند تقدير القيمة العادلة للضمانات المستلمة مقابل الدين موضوع التقييم.

٣- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣٩/م.ن/ب ع تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ والمتضمن النماذج الموحدة للبيانات المالية (السياسات المحاسبية والإفصاحات في المصارف).

٤- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٩٧/م.ن/ب ع تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٠م الخاص بالقياس والإفصاح عن الأدوات المالية في المصارف.

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة:

١- نبذة عن بنك بيمو السعودي الفرنسي:

بنك بيمو السعودي الفرنسي (المصرف) هو شركة مساهمة سورية مسجلة في السجل التجاري رقم ١٣٩٠١ تاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣ وفي سجل المصارف تحت الرقم ٨. يقع المركز الرئيسي للمصرف في شارع ٢٩ أيار، دمشق، سورية. باشر المصرف أعماله في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤. يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال شبكة مكونة من ثلاثة وأربعون فرعاً ومكتباً موزعة في كافة المحافظات السورية، أغلق منها ١٢ فرعاً حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

وفيما يلي البيانات المالية الصادرة عن البنك كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ ومقارنتها مع البيانات المالية عن العام ٢٠١٢م: (التقرير السنوي لبنك بيمو السعودي الفرنسي للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١):

بيان الوضع المالي الموحد

	كما في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٣	٢٠١٤
الموجودات	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٣٣,٨٥٧,١٣٦,٦٢٠	٢٩.٢٧٦.١٩٣.٠٩٦
أرصدة لدى مصارف	١٧,٥٣٢,٦٨٤,٨٣١	١٥.١١٦.٣٦٦.٠٩٩
إيداعات لدى مصارف	٨,٩٧٦,٣٠٠,٠٠٠	١.٥٨٣.٦٠٠.٠٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	٧,٨٢٧,٣٩٢	٧.٨٩٣.٧٣٤
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٢٣,٨٩٧,٥٠٧,٦٤٧	٢٦.٤٢١.٤٨٤.٢٧٠
موجودات مالية متوفرة للبيع	٧٣,٣٠٦,٣٠٠	٨٠.٧٤٧.٨٤٠
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٧,٩٨٥,٤٣٧,١١٥	٧.٢٦٤.٤٠٩.١٣٦
موجودات ثابتة	٢,٥٢١,٣٥٤,٩٩١	٢.٥٧٤.٠٣٦.٣١٧
موجودات غير ملموسة	١٠٥,١٤٤,٧٩٢	١١٣.٨٣٩.٦٣٢
موجودات ضريبية مؤجلة	٢٨٧,٦٠٥,٩٦٨	٢٩٠.٣٨١.٨٣٦
موجودات أخرى	٩٩٥,٨١٠,٠٨٨	٥١٨.٦٣٣.٤٦١
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٩٨٥,٠٣٢,١٤٩	٦٤٤.٦٢٠.١٠٠
مجموع الموجودات	١١٧,٢٢٥,٠٤٧,٨٩٤	٨٣.٨٩٢.٢٨٦.٥٢١
المطلوبات		
ودائع مصارف	٣,٠٨١,٨٩٨,٨٤٣	١.٩١٩.٠٧٦.٤٤٦
ودائع الزبائن	٩٨,٨٨٢,٥٦٤,٣٠٤	٧٠.٠٦٧.٧٧١.٢٥٩
تأمينات نقدية	٢,٦٨٠,٤٤٥,٢٠٤	٢.٤٠٧.٥٥٤.٧٦١
مخصصات متنوعة	٦٣٦,٤٦١,٧٠٤	٣١٤.٣٧٧.٢٦٩
مخصص ضريبة الدخل	١,٣١٥,٠١١	١٣.٥٦٠.٧٧٢
مطلوبات ضريبية مؤجلة	٦,٧٠٤,٣٧٥	٨.١١٧.٥٠٠
مطلوبات أخرى	٢,٨٩٨,٨٥٣,٧٤٨	٢.١٠١.٤٤٠.٧٩٠
مجموع المطلوبات	١٠٨,١٨٨,٢٤٣,١٨٩	٧٦.٨٣١.٨٩٨.٧٩٧
حقوق الملكية		
رأس المال	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٤٢٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٢٤.٧٩٧.٣٧٢
الاحتياطي الخاص	٤٢٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٢٤.٧٩٧.٣٧٢
احتياطي عام لمخاطر التمويل	١٨٤,٦٦٠,١٩٢	١٨٤.٦٦٠.١٩٢
التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	١٩,٨٦٠,٨٩٨	٢٣.٠٦٥.٥١١
خسائر متراكمة محققة	١,٢٢٣,٧١٠,٣٠٧	٣١٠.٨٦٦.٦٢٢
أرباح مدورة غير محققة	٤,١٢٣,٧٥٩,٢٩٢	١.٢٣٨.٣٨٣.٨٣١
حقوق الملكية للمساهمين في المصرف	٨,٩٥٤,١٦٤,٨١٩	٦.٩٨٤.٨٣٧.٦٥٦
حقوق الملكية للجهة غير المسيطرة	٨٥,٦٣٩,٨٨٦	٧٥.٥٥٠.٠٦٨
مجموع حقوق الملكية	٩,٠٣٦,٨٠٤,٧٠٥	٧.٠٦٠.٣٨٧.٧٢٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١١٧,٢٢٥,٠٤٧,٨٩٤	٨٣.٨٩٢.٢٨٦.٥٢١

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول	
	٢٠١٣	٢٠١٢
	ل.س.	ل.س.
الفوائد الدائنة	٢,٨٦٢,٠٨٧,٤٠٧	٣,١٢٧,٩٢٣,٧٨٩
الفوائد المدينة	(١,٥٠٨,٣٥٦,٨٣٠)	(١,٥٣٩,٣١٨,٢١٤)
صافي إيرادات الفوائد	١,٣٥٣,٧٣٠,٥٧٧	١,٥٨٨,٦٠٥,٥٧٥
رسوم وعمولات دائنة	١,١٤٨,١١٩,٩٠٤	٦٥٥,٥٠٥,١٤٦
رسوم وعمولات مدينة	(٢٢١,٩٤٢,٦١٥)	(٦٢,٥١٦,٣٣٢)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٩٢٦,١٧٧,٢٨٩	٥٩٢,٩٨٨,٨١٤
صافي إيرادات الفوائد، الرسوم والعمولات	٢,٢٧٩,٩٠٧,٨٦٦	٢,١٨١,٥٩٤,٣٨٩
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية	٤٩٥,٩٦١,٤٦٤	٢٨٢,٥٥٠,١٩١
أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البيوي غير المحققة	٢,٨٨٥,٣٧٥,٤٦١	٩٤٦,٢٢٥,٠٨٠
أرباح موجودات مالية للمتاجرة	٤,٣٦٧,١٨٩	٨,٩٩٩,١٤٦
أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	٤,٦٧٩,٥٠٠	٥,٠٣١,٨٠٠
صافي إيرادات تشغيلية أخرى	٤٤,٤٩٠,٠٣٩	٤٤,١٠٩,١٩٠
إيرادات أخرى	٤٨,٣٠١,٤٠٣	-
إجمالي الدخل التشغيلي	٥,٧٦٣,٠٨٢,٩٢٢	٣,٤٦٨,٥٠٩,٧٩٦
نفقات الموظفين	(١,٣١٤,٧٣٤,١٧٤)	(١,٠٨٦,٦٣٣,١١٨)
استهلاكات موجودات ثابتة	(٢٠٨,٧٣٠,٣٢٦)	(٢٦٥,٧٠٥,٢٨٧)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	(١٤,٣٨٢,٥٣٣)	(١٣,٢٩٤,١١٠)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	(١,٤٦٥,٣٣٩,٣١٦)	(١,٧٠٩,٤٨٨,٩٣٩)
مخصصات متنوعة	(٣٠,٠٩٨,١٤٨)	(٥٦,٢٣٦,٠١٦)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٧١٣,٨٦٦,٠٢٣)	(٤٨٦,٤٢٣,٤٠٨)
مخصص خسائر أخرى	(٣٧,١٧٦,٧٧٤)	(٨١,٧٩٠,٧٣٧)
إجمالي المصروفات التشغيلية	(٣,٧٨٤,٣٢٧,٣٠٤)	(٣,٦٩٩,٥٧١,٦١٥)
الربح/ (الخسارة) قبل الضريبة	١,٩٧٨,٧٥٥,٦١٨	(٢٣١,٠٦١,٨١٩)
صافي إيراد ضريبة الدخل	٥١٤,٨٩٦	٢٧٢,٢٦٨,٢٠٩
صافي ربح السنة	١,٩٧٩,٢٧٠,٥١٤	٤١,٢٠٦,٣٩٠
العائد إلى:		
حقوق الملكية للمساهمين في المصرف	١,٩٧٢,٥٣١,٧٧٦	٤١,٩٢٧,٨٨٥
حقوق الملكية للحصة غير المسيطرة	٦,٧٣٨,٧٣٨	(٧٢١,٤٩٥)
	١,٩٧٩,٢٧٠,٥١٤	٤١,٢٠٦,٣٩٠
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة إلى مساهمي المصرف	٣٩.٤٥	٠.٨٤

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد

	السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٣	٢٠١٢
	ل.س.	ل.س.
صافي ربح السنة	١,٩٧٩,٢٧٠,٥١٤	٤١,٢٠٦,٣٩٠
مكونات الدخل الشامل الأخرى:		
البنود التي يمكن تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	(٣,٧٩٧,٢٩٠)	(٢,٢٧٣,٩٤٠)
التغير في موجودات ضريبية مؤجلة	(٤٦٩,٣٦٨)	٥٥٠,٢٩٤
التغير في مطلوبات ضريبية مؤجلة	١,٤١٣,١٢٥	–
	(٢,٨٥٣,٥٣٣)	(١,٧٢٣,٦٤٦)
الدخل الشامل للسنة	١,٩٧٦,٤١٦,٩٨١	٣٩,٤٨٢,٧٤٤
العائد إلى:		
حقوق الملكية للمساهمين في المصرف	١,٩٦٩,٣٢٧,١٦٣	٤٠,٦٤٠,٨٩٦
حقوق الملكية الجهة غير المسيطرة	٧,٠٨٩,٨١٨	(١,١٥٨,١٥٢)
	١,٩٧٦,٤١٦,٩٨١	٣٩,٤٨٢,٧٤٤

بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي الخاص	احتياطي عام لمخاطر التمويل	التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	العائد إلى مساهمي المصرف: ربح السنة	خسائر متراكمة محققة	أرباح مدورة غير محققة	مجموع حقوق الملكية للمساهمين في المصرف	حقوق الملكية للجهة غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٣	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	١٨٤,٦٦٠,١٩٢	٢٣,٠٦٥,٥١١	–	(٣١,٨٦٦,٦٢٢)	١,٢٢٨,٣٨٣,٨٣١	٦,٩٨٤,٨٣٧,٦٠٦	٧٥,٥٥٠,٠٦٨	٧,٠٦٠,٣٨٧,٦٧٤
الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–	(٣,٠٢٤,٦١٢)	١,٤٧٢,٥٣١,٧٧٦	–	–	١,٩٦٩,٣٢٧,١٦٣	٧,٠٨٩,٨١٨	١,٩٧٦,٤١٦,٩٨١
تخصيص ربح السنة	–	–	–	–	–	(١,٤٧٢,٥٣١,٧٧٦)	(٩٩٢,٨٤٢,٦٨٥)	٢,٤٥٥,٣٧٤,٤٦١	–	–	–
الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٣	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	١٨٤,٦٦٠,١٩٢	١٩,٨٦٠,٨٩٨	=	(١,٢٢٣,٧١٠,٣٠٧)	٤,١٢٣,٧٥٩,٢٩٢	٨,٩٣٤,١٦٤,٨١٩	٨٢,٦٣٩,٨٨٦	٩,٠٣١,٨٠٤,٧٠٥
الرصيد كما في ١ كانون الأول ٢٠١٢	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	١٨٤,٦٦٠,١٩٢	٢١,٣٥٢,٥٠٠	–	٥٩٣,٤٣٠,٥٧٣	٢٩٢,١٥٨,٧٥١	٦,٩٤٤,١٩٦,٧١٠	٧٦,٧٠٨,٢٢٠	٧,٠٢٠,٩٠٤,٩٣٠
الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–	(١,٧٨٦,٩٨٩)	٤١,٩٢٧,٨٨٥	–	–	٤٠,١٤٠,٨٩٦	(١,١٥٨,١٥٢)	٣٩,٤٨٢,٧٤٤
تخصيص ربح السنة	–	–	–	–	–	٤١,٩٢٧,٨٨٥	(٩٠٤,٢٩٧,١٩٥)	٦٤١,٢٢٥,٠٨٠	–	–	–
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	٤٩٤,٧٩٧,٣٧٢	١٨٤,٦٦٠,١٩٢	٢٣,٠٦٥,٥١١	=	(٣١٠,٨٦٦,٦٢٢)	١,٢٢٨,٣٨٣,٨٣١	٦,٩٨٤,٨٣٧,٦٠٦	٧٥,٥٥٠,٠٦٨	٧,٠٦٠,٣٨٧,٦٧٤

ومن خلال دراسة البيانات المالية السابقة يتبين ما يلي:

١- تمّ إتباع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة للمعايير المحاسبية الدولية خلال عام ٢٠١٣م والتي لم تؤثر بشكل جوهري على الإفصاحات والمبالغ الواردة خلال عام ٢٠١٣م والسنوات السابقة والتي بدورها قد يكون لها التأثير على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات والترتيبات المستقبلية. وفيما يخص بحثنا فقد تمّ إتباع التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم /٧/ والتي تعزز الإفصاحات حول تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.

٢- يتعرض المعيار رقم /٧/ إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأسس التقييم والقياس في إعداد القوائم المالية بهدف فهم وتفسير هذه القوائم. ونجد أن البنك اتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكافة التعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف. كما أن المعيار المعدّل يتطلب إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة إضافة إلى الإيضاحات اللازمة بخصوص معاملات المشتقات المالية والأصول المستخدمة في إدارة السيولة. إضافة إلى الإفصاح عن مدى تحكم والتزام البنك بإدارة وتسيير المخاطر.

٣- **أسس التقييم:** تمّ إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وهي: الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة، الأوراق المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الاستثمارات في حقوق الملكية، الأوراق المالية المتوفرة للبيع، الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

٤- **السياسات المحاسبية:** إن السياسات المحاسبية الأساسية المتبعة هي:

١- **أسس التوحيد:** إن البيانات المالية الموحدة تتضمن البيانات المالية للبنك والشركة التابعة له وهذه السيطرة على الشركة التابعة تتمثل في التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية. وقد تمّ تحضير البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للمصرف وباستخدام سياسات محاسبية مماثلة لما يستخدمه المصرف.

٢- **العملات الأجنبية:** تمّ تسجيل العمليات المحاسبية المجراة بعملات غير عملة إعداد التقارير المالية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ هذه العمليات. أما البنود غير المالية بالعملات الأجنبية والمسجلة على أساس القيمة العادلة فقد تمّ إعادة تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تمّ فيه تحديد القيمة العادلة. أما البنود غير المالية والتي جرى تقييمها على أساس التكلفة التاريخية بعملة أجنبية لم يتم إعادة تحويلها. وبالنسبة لفروقات القطع فقد تمّ تسجيلها في حساب الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها.

٣- **الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية:** تمّ الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المرؤوسة بالتاريخ الذي نشأت فيه وتمّ القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. ويتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما يحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. وعند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن الأرباح أو الخسائر.

٤- **تصنيف الموجودات المالية:** لاحقاً للاعتراف الأولي يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعاً لتصنيفها إما كمستبقاة لتاريخ الاستحقاق أو كقروض وتسليفات أو كمتوفرة للبيع أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٥- **المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية:** يتم تصنيفها بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداء حقوق الملكية. أما المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فقد تمّ قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

٦- **تقاص الموجودات والمطلوبات المالية:** يتم تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي الموحد بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لفعل ذلك أو عندما ينوي المصرف القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة أو أن يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

٧- **تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة:** في ظل الظروف التي تمر بها سورية قامت إدارة المصرف بتقدير القيمة الاستردادية للأصول وحسب رأي الإدارة لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

٨- **استمرارية المصرف:** قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل حيث اعتمدت على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. وحسب ما تتوأيه الإدارة وفي ظل حالة عدم الاستقرار التي تمرّ بها البلاد وحالة عدم اليقين المستقبلية فإن البنك يمتلك القدرة الكافية على العمل في المدى المستقبلي المنظور.

٩- **المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:** يقوم المصرف بالإضافة إلى التعاملات مع أعضاء الإدارة العليا بتعاملات تجارية مع المصارف ذات العلاقة وكبار المساهمين بحدود التعاملات التجارية السائدة المسموح بها. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة عدا تسهيلات ائتمانية مباشرة تم منحها لاثنين من أعضاء مجلس الإدارة بقيمة ٢٨٦,٨٥١,٦١٢ ل.س تمّ تصنيفها على أنها ديون رديئة في ٢٠١٣/١٢/٣١ مقابل ٢٥٩,١٢٣,٤٧٦ل.س ديون رديئة تمّ تصنيفها في ٢٠١٢/١٢/٣١ وتمّ أخذ المخصصات اللازمة لهذه الديون بقيمة ٧٢,٣٧٥,٣٣٤ ل.س في ٢٠١٣/١٢/٣١ وهذه التسهيلات مغطاة بضمانات. كما تشمل البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لشركة بيمو السعودي الفرنسي المالية المساهمة المغفلة وتظهر حصة المصرف في رأس المال الشركة التابعة كما يلي:

البيان	نسبة المساهمة %	حصة المصرف من رأس المال الشركة التابعة	
		٢٠١٣	٢٠١٢
شركة بيمو السعودي الفرنسي المساهمة المغفلة	٧٤,٦٧	٢٢٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س	٢٢٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.س

١٠- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

١٠-١ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٣			٣١ كانون الأول ٢٠١٢		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	الخسارة غير معترف بها	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	الخسارة غير معترف بها
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	٣٣,٨٥٧,١٣٦,٩٢٠	٣٣,٨٥٧,١٣٦,٩٢٠	-	٢٩,٢٧٦,١٩٣,٠٩٦	٢٩,٢٧٦,١٩٣,٠٩٦	-
أرصدة لدى مصارف	١٧,٥٢٢,٦٨٤,٨٣١	١٧,٥٢٢,٦٨٤,٨٣١	-	١٥,١١٩,٣٦٦,٠٩٩	١٥,١١٩,٣٦٦,٠٩٩	-
إيداعات لدى مصارف	٨,٩٧٦,٢٠٠,٠٠٠	٩,٠٥٦,٩٩٤,٨٨٣	٨٠,٧٩٤,٨٨٣	٩,٤٨٣,٦٠٠,٠٠٠	١,٨٥٠,٨٦٧,٨٠٦	(٢,٧٣٢,١٩٤)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٢٣,٨٩٧,٠٠٧,٦٤٧	٢٢,٧٥٤,٢٨٧,٣٠٥	(١,١٤٣,١١٩,٩٤٢)	٢٦,٤٢١,٤٨٤,٢٧٠	٢٥,٦٢٨,٩٩٣,٥٥٥	(٧٩٢,٤٩٠,٧١٥)
موجودات مالية محتفظ بها						
حق الريع الاستحقاق	٢٧,٩٨٥,٤٣٧,١١٥	٢٧,٩٨٥,٤٣٧,١١٥	-	٧,٢٦٤,٤٩٠,١٣٦	٧,٢٦٤,٤٩٠,١٣٦	-
وديعة الصدفة لدى مصرف سورية المركزي	٩٨٥,٠٣٢,١٤٩	٩٨٥,٠٣٢,١٤٩	-	٦٤٤,٩٢٠,١٠٠	٦٤٤,٩٢٠,١٠٠	-
المطلوبات المالية						
ودائع مصارف	٢,٠٨١,٨٩٨,٨٤٣	٢,٠٨١,٨٩٨,٨٤٣	-	١,٩١٩,٠٣٦,٤٤٦	١,٩١٩,٠٣٦,٤٤٦	-
ودائع الزبائن	٩٨,٨٨٢,٠٢٦,٣٠٤	٩٩,٣٦٦,٠٣٥,١٤٠	(٤٨٣,٩٧٠,٨٣٦)	٧٠,٠٦٣,٥٩٥,١٠٩	٧٠,٠٦٧,٧٧١,٢٥٩	٤,١٧٦,١٥٠
تأمينات نقدية	٢,٦٨٠,٤١٥,٢٠٤	٢,٧٥٩,١٦٧,٤٢٣	(٧٩,٠٢٢,٢١٩)	٢,٤٠٣,٤٢٠,٥٥٣	٢,٤٠٧,٥٥٤,٧٦١	٣,١٣٤,٢٠٨

١٠-٢- تحديد مستويات قياس القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة (وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧) بالبيانات المالية:

EXTENT OF COMMITMENT OF SYRIAN PRIVATE BANKS IN APPLYING INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS

International Reporting (٧) Disclosures

Abstract

The new way towards applying international checkout criterum creates a challenge faced the special Syrian Banks which should obey the rules of central Syrian Banks beside monitory and credit council. It works to tie the efforts in order to gain the trust of investigators, depositors and people who work inside it as well.

The purpose of research is to study the conservation of the special Syrian Banks to apply the international checkout criterum to prepare financial report no.٧ disclosure according to instructions and decisions made from central Syrian Bank and specify its effects to show data and financial lists equally and express the reality of financial positions for these Banks.

It allows for the users of these lists and financial data to take the righteous appropriate investment decisions.

To achieve the goal of research, the researcher displays the concept of "accounting disclosures" its importance, needs, levels, kinds, the aim to apply it in Syrian special banks, the authorities to apply this criterum and conservation of Syrian special banks instructions issued by Central Syrian Bank which oblige These Banks to appropriate sufficient and pure disclosures for all the information and financial data which is needed by the users of financial lists. The researcher has displayed the financial data and the financial list for Saudi – France Bemo Bank at the end of the year ٢١/١٢/٢٠١٣ and he has done an analysis for these data to show the conservative of the bank in applying international criterum to prepare the financial reports no. /٧/ and the effects of the investors decisions.

The research has some important results: the instructions made from Central Syrian Bank and monitory and credit council according to oblige banks to apply international checkout criterum to prepare financial reports no /٧/ they are still limited to some enclosures and financial data for banks and it orders developments for instructions and the decisions to catch up with new edits which happens in international checkout criterum and oblige Syrian banks to prepare and shows its data and financial lists which cooperate with the needs of these criterum. The applied study shows that France – Saudi Bemo Bank has uncover the published financial data about information and traditional financial data and total fictional numbers in any analyze and it needs more enclosures. The bank has committed in decisions and instructions made from Central Syrian Bank and monitory and credit council relating to accounting disclosure but its yearly report doesn't contain signs while bank working or any financial analysis for the bank. Its data and financial lists showed a just and expressive image about the reality of the financial status of the bank who made high profits in ٢٠١٣ in comparison with ٢٠١٢.